

ۋىشەر

اقلیمی ودولیی





نظرة يجيز الحج بالتقسيت ويدعو إلى مساعدة الفقراء في مصر بدلًا من أدائه ويرى مواجهة فكر الإخوان والجماعات المتطرفة من صور محاربة الدولة للفساد

(ديني . برنامج نظرة)

مضامين الفقرة الأولى: مكافحة الفساد

قال الدكتور شوقي علام مفتي الجمهورية، إن المحافظة على الإنسان والحرص على سلامة الأوطان أمر فطري وواجب شرعي، دلت عليه سيرة النبي صلى الله عليه وسلم فضلا عن كافة النصوص الشرعية القطعية، مضيفا أن الإسلام قصد لحفظ الدين والنفوس والمال والعرض والعقل، وهي المقاصد العليا للتشريع الإسلامي، وبالحفاظ عليها يستقر المجتمع، أما إذا تم الإخلال بها في أي مجتمع فحتمًا سيواجه صعوبات وتحديات كثيرة كالفساد وغيره. وأكد المفتي أن الإسلام سن تشريعات متعددة من شأنها القضاء التام على الفساد بكل صورته وأشكاله، وانتهج في سبيل ذلك عدة تدابير، منها ما يكمن في تربية الفرد وتنشئته على حب الله ومراقبته في كل سلوك وتصرف يصدر منه، كما اتخذ الإسلام سلسلة من التدابير الأخرى لمنع وقوع جريمة الفساد قدر الإمكان؛ وذلك من خلال سد الطريق أمام كافة الأسباب المؤدية إلى الفساد.

وأشار إلى أن الفساد في حقيقته يشكل عقبة خطيرة لسيادة القانون والتنمية المستدامة، ويزعزع الثقة بالمؤسسات العامة والخاصة، ويقوض الشفافية؛ ومن هنا تكاتف سائر العقلاء من أجل محاربة الفساد والقضاء عليه. وأوضح أن مكافحة الفساد لم تكن في ثقافتنا وليدة توجه عالمي معاصر أو اتفاقية حديثة، بل إن محاربتة ظلت إحدى قيمنا الحضارية الوطنية والإسلامية؛ نراها في شريعة الإسلام وحضارته منذ القدم؛ ففي إطار الحرص على حياة الشعوب واستقرارها أكد الإسلام على موقفه الرافض لكافة أشكال الفساد، ونهى عنه وشدد على تحريمه وتجريمه، بل إن دستور الإسلام قد نص على أن الله عز وجل لا يحب المفسدين؛ فقال تعالى في القرآن الكريم في سورة القصص: "ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين"، وقد كان ذلك نواة أساسية لقيام الحضارة الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها.

وثن المفتي جهود الدولة ومؤسساتها الرقابية والتنفيذية التي تسعى بكامل طاقتها إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في سبيل مكافحة الفساد، وقد اتخذت العديد من القرارات الجسورة التي من شأنها تحقيق قدر أكبر من العدالة والحياة الكريمة.

وعن جهود دار الإفتاء المصرية في محاربة الفساد بكافة أشكاله وخاصة الفساد الفكري من خلال فتاويها قال مفتي الجمهورية إن دار الإفتاء المصرية قد وقفت في طليعة مؤسسات الدولة تكافح الفساد وتواجهه في سياق رسالتها المتمثلة في بيان الأحكام الشرعية في إطار من الانضباط المؤسسي الواعي بتحقيق مصالح الخلق في ظل مقاصد الشريعة، فلم تترك دار الإفتاء فرصة لمحاربة الفساد والتنبيه على مظاهره وأخطاره إلا وقامت باستثمارها، فأصدرت الفتاوى التي تبين حرمة الاعتداء على المال العام، وحرمة التعدي على الملكية الشائعة واستغلال الطرقات العامة وأراضي الدولة، ونشرت فتاويها في تحريم دفع الرشوة وتحريم الاحتكار، وغير ذلك كثير، فضلا عن محاربة الفكر المتطرف الذي يمثل فسادا فكريا.

وشدد على خطورة الفساد الفكري المتمثل في التدين الشكلي واحتكار الحقيقة، حيث إن المنهجية العلمية للشرع

الشريف والمأخوذة من القرآن والسنة والتي عمل العلماء على ترسيخها عبر العصور، من بين سماتها التواضع واحترام رأي الآخرين وعدم المصادرة على أقوالهم، وهي تصب في صالح التدين الصحيح، وتحقق الأمن المجتمعي، الذي به تستقر المجتمعات، وهو منهج الرسول صلى الله عليه وسلم كما نرى ذلك جليا في سيرته العطرة؛ وهذه المنهجية أثبتتها الشافعي حين قال: "رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب".

وأكد أن فقه الدولة والوطن بديهيات غابت عن فكر الإخوان والجماعات المتطرفة؛ ولذا فشلت على مر العصور في تكوين كيان مشابه وبديل لذلك. وشدد على ضرورة مواجهة الفساد بكل أشكاله والتعاون مع القانون في الإبلاغ عن الفساد انطلاقا من المسؤولية الفردية والجماعية، مشيرا إلى ضرورة المزيد من التوعية في كل المنابر والأماكن الموجهة للفرد سواء في وسائل الإعلام أو في الأعمال الدرامية أو مراكز الشباب وغيرها للتحذير من مخاطر وعواقب الفساد بكل أشكاله.

مضامين الفقرة الثانية: الحج

قال الدكتور شوقي علام مفتي الجمهورية، إن مساعدة الفقراء والمحتاجين أولى من أداء حج وعمرة نافلة. وأضاف أن هذا الأمر يشمل المكان الذي يعيش فيه الشخص ووطنه أو في الخارج. وأوضح أن فقهاء المذاهب الأربعة أجمعوا على أن إنفاق الأموال على مساعدة الفقراء في مآكلهم أو مشربهم أو في تعليمهم أو في الخدمات التي تؤدي إليهم وتكون هذه الخدمات ضرورية وتكون الحياة مرهقة جدا بدونها بدلا أولى من أداء حج النافلة. وأشار إلى أن تعليقات الفقهاء تفيد بأن مساعدة الفقراء والمحتاجين وقضاء حوائجهم ورفع الضرورات عنهم تكون بمثابة خدمة مزدوجة، تتمثل في رفع الضرر وتعميق قضية الشعور بالآخرين.

وكشف حكم الحج بالتقسيط، معلقا: من المقرر شرعا أن ملكية نفقة الحج أو العمرة -وهي المعبر عنها في الفقه بالزاد والراحلة- إنما هي شرط وجوب لا شرط صحة، بمعنى أن عدم ملكية الشخص لها في وقت الحج كالذي يحج بالتقسيط لا يعني عدم صحة الحج، بل يعني عدم وجوبه عليه، فإذا لم يحج حينئذ فلا إثم عليه، أما إذا أحرمت بالحج فقد لزمه إتمامه، وحجه صحيح، وتسقط به عنه حجة الفريضة. وأضاف أن المسلم الذي لا يملك نفقة الحج كاملة لن يحاسبه الله عز وجل على عدم قيامه بالحج، فالله لا يكلف نفسا إلا وسعها، مشيرا إلى أن الحج بالتقسيط جائز، بضوابط شرعية، ولكن لماذا يفتعل المسلم تحقيق شروط الحج، ويكلف نفسه فوق طاقتها أو إرهاقها بالديون؟

وحول أولوية الحج مرة أخرى نفلا أم مساعدة المحتاجين، قال المفتي: في هذه الآونة أن كفاية الفقراء والمحتاجين وعلاج المرضى وسد ديون الغارمين وغيرها من وجوه تفريج كرب الناس وسد حاجاتهم مقدمة على نافلة الحج والعمرة بلا خلاف، وأكثر ثوابا منها، وأقرب قبولا عند الله تعالى، وهذا هو الذي دلت عليه نصوص الوحيين، واتفق عليه علماء الأمة ومذاهبها المتبوعة. وأكد مفتي الجمهورية أن المقصد من الحج هو تهذيب النفس الإنسانية وترقيق القلوب والقيام بالنسك، مؤكدا على أنه لا بد لهذه الفريضة من استعداد نفسي وروحي، فضلا عن الاستعداد المادي والجسماني.

مضامين الفقرة الثالثة: الرشوة

قال الدكتور شوقي علام مفتي الجمهورية، إن التقصير في العمل والتقاعد عنه وأخذ الرشوة حتى القليلة هو من الفساد، وبرغم كونه فسادا صغيرا فقد يؤدي لخلل كبير في المجتمع يقترن من الفساد الكبير، مضيفا أن الرشوة من الكبائر لأنها داخلية تحت دائرة اللعنة؛ فكل ما يندرج تحت دائرة اللعنة هو من الكبائر، وقد لعن آخذ الرشوة كما جاء في الحديث الشريف: «لعن الله الراشي والمرتشي»، وفي رواية بزيادة: «والرائش»؛ أي: الساعي بينهما، واللعن من الله تعالى أو رسوله صلى الله عليه وسلم معناها أن ذلك كبيرة من الكبائر.

وشدد على أن قبول الرشوة أمر محرم شرعا، ومجرم قانونا؛ لما اشتمل عليها من كذب ومفاسد عدة، وعلى من فعل ذلك أن يتوب إلى الله تعالى ويرجع عن هذه المعصية، ويسعى في إتقان عمله والقيام بواجبه؛ حتى يحل كسبه ويطيب عيشه، ويحرص على خدمة مجتمعه ووطنه.

مضامين الفقرة الرابعة: البيع والشراء بالتقسيط

عن حكم الشراء والبيع بالتقسيط في صورة زيادة الثمن مقابل زيادة الأجل؛ قال الدكتور شوقي علام مفتي الجمهورية، إنه من المقرر شرعا أنه يصح البيع بثمن حال وبثمن مؤجل إلى أجل معلوم، والزيادة في الثمن نظير الأجل المعلوم جائزة شرعا على ما ذهب إليه جمهور الفقهاء؛ لأنها من قبيل المرابحة، وهي نوع من أنواع البيوع الجائزة شرعا التي يجوز فيها اشتراط الزيادة في الثمن في مقابلة الأجل؛ لأن الأجل وإن لم يكن مالا حقيقة إلا أنه في باب المرابحة يزداد في الثمن لأجله إذا ذكر الأجل المعلوم في مقابلة زيادة الثمن، قصدا لحصول التراضي بين الطرفين على ذلك، ولعدم وجود موجب للمنع، ولحاجة الناس الماسة إليه بائعين كانوا أو مشتريين. وأكد أن ذلك لا يعد من قبيل الربا؛ لأن القاعدة الشرعية أنه إذا توسطت السلعة فلا ربا، والخدمات التي يتعاقد عليها هي في حكم السلعة.

وردًا على سؤال عن ضابط إعطاء الزكاة للقريب المستحق قال: كل من لم تجب على المزكي نفقته من أقاربه جاز دفع الزكاة إليه ما دام مستحقا لها.

خط أحمر ينفي شائعات بيع رأس الحكمة ويؤكد أنها استثمارات إماراتية بقيمة 35 مليار دولار ويتوقع وفاة 85 ألف فلسطيني نتيجة المجاعة في غزة

(اقتصادي . برنامج خط أحمر)

مضامين الفقرة الأولى: بيع رأس الحكمة

قال الإعلامي محمد موسى، إن الصفقة المبرمة بين مصر والإمارات بشأن مشروع رأس الحكمة تعد شهادة على قوة الاقتصاد المصري وقدرته على تجاوز الأزمات. وأضاف أن صفقة رأس الحكمة التي أطلقت عليها صفقة ستكون بداية لإبرام العديد من الصفقات الأخرى، وسيزيد من قوة الاقتصاد المصري.

وأشار إلى أن الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس الوزراء، قدم شرحا لمشروع تطوير مدينة رأس الحكمة بالساحل الشمالي، بالتعاون مع حكومة الإمارات، قائلًا إنه أضخم مشروع استثمار مباشر في مصر، ويتضمن تنمية متكاملة عمرانية وسياحية، لخلق مدينة عالمية على البحر المتوسط، تستقطب 8 ملايين سائح إضافي على الأقل. وذكر أنه خارج أرض المشروع سيتم تطوير مطار دولي جنوب المدينة، وسيتم تخصيص أرض لوزارة الطيران المصرية، وسيكون للدولة حصة من موارد هذا المطار.

وعن أرباح المشروع، قال إن الدولة المصرية لها جزء من الأرباح على مدار المشروع، كما أنها تتضمن تلقي الدولة 35 مليار دولار خلال شهرين، تتلقى الدفعة الأولى 15 مليار دولار خلال الأسبوع الأول. وأكد أن الجانب الإماراتي يخطط لضخ 150 مليار دولار؛ على مدار مدة تنفيذ مشروع تطوير رأس الحكمة، وستساعد هذه الأموال في حل الأزمة

وقال المستشار محمد الحمصاني، المتحدث باسم مجلس الوزراء، إن صفقة رأس الحكمة شهادة ثقة للاقتصاد المصري أمام المجتمع الدولي، مؤكداً أن المشروع يعد شراكة وليس بيع أصول كما تردد خلال الساعات القليلة الماضية. وأضاف أنه سوف يتم إنشاء شركة مصرية وستكون خاضعة لكافة القوانين المصرية، مؤكداً على أن المشروع يمثل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر. وتابع، بأن صفقة رأس الحكمة تعد أكبر مشروع استثماري أجنبي في تاريخ مصر، وهو مشروع تنموي عمراني ضخم، يساهم في دعم دور الدولة في مجال التنمية وتجاوز التحديات الاقتصادية الراهنة واستطرد بأن هناك استثمارات ضخمة ستقام في المشروع قد تصل إلى أكثر من 150 مليار دولار، مشدداً على أن الدولة قادرة على تجاوز التحديات الراهنة وتأكيد قدراتها على تحقيق معدلات التنمية المستهدفة.

مضامين الفقرة الثانية: العدوان على غزة

أشار الإعلامي محمد موسى إلى أن منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ مارتن جريفيث دعا وزراء خارجية مجموعة العشرين المتقدمة والاقتصادات الناشئة إلى العمل من أجل إنهاء الحرب في قطاع غزة. وناشد، قائلاً إن كان لديكم القدرة على إحداث فارق استخدموها، صمتكم وعدم تحرككم لن يؤدي إلا إلى إلقاء المزيد من النساء والأطفال في المقابر المفتوحة في غزة. وقال إن المنظمات الإنسانية تبذل كل ما في وسعها للتخفيف من معاناة السكان الفلسطينيين التي لا حد لها.

وقال الدكتور أيمن الرقب القيادي بحركة فتح الفلسطينية إن تقارير دولية تتوقع موت 85 ألف من مواطني قطاع غزة، لافتاً إلى أن التقارير تتحدث عن مجاعة وكارثة اقتصادية كبيرة داخل القطاع. وأضاف أن الولايات المتحدة الأمريكية تقبل وتشجع قتل المواطنين بغزة، وتساهم في قرار وقف إطلاق النار بين غزة وإسرائيل. وأكمل أن الأرقام التي تعلن عنها التقارير الدولية حول الوضع في قطاع غزة أرقام مذهلة.

مضامين الفقرة الثالثة: الحوار الوطني

قال الإعلامي محمد موسى إن مجلس أمناء الحوار الوطني ثمن قرار الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بتوجيه الوزراء بالمشاركة الفاعلة في جلسات المرحلة الثانية من الحوار الوطني في الجلسات النقاشية العامة والتخصصية للمرحلة الثانية من الحوار الوطني، سواء بمشاركة الوزراء شخصياً، أو كبار المسؤولين على مستوى كل وزارة، كذلك تكليف سيادته جميع الوزراء بإعداد حصر من جانب كل وزارة بما تم تنفيذه من مخرجات المرحلة الأولى من الحوار الوطني.

وقال الدكتور محمد سيد أحمد، أستاذ علم الاجتماع السياسي، إن قرار مجلس الوزراء بالمشاركة في جلسات الحوار الوطني وتنفيذ مخرجات المرحلة الأولى، يؤكد أن الحوار الوطني ليس "مكلمة" من أجل الحديث فقط ولكنه سيطبق على أرض الواقع طبقاً لتعليمات الرئيس عبد الفتاح السيسي. وأضاف أن قرار مجلس الوزراء خطوة مهمة جداً في تفعيل الحوار الوطني حتى تكون المراحل القادمة لها صدى على أرض الواقع ويكون الحوار ذي جدوى ومعبر حقيقي عن طموحات المشاركين فيه والشارع المصري. وتابع بأن الهدف الرئيسي من الحوار الوطني أن يخرج بفاعليات وتطبيقات على أرض الواقع يشعر بها المواطن ويستفيد منها وهذا ما نسعى إليه بأن يكون هناك إصلاحاً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ويعبر عن طموحات الشعب

مضامين الفقرة الرابعة: مشروعات الري

قال الدكتور هاني سويلم، وزير الموارد المائية والري، إن مشروعات الموارد المائية والري المنفذة تحت مظلة برنامج "نُوقِي" تهدف إلى تعزيز جهود التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية والتحول نحو الاقتصاد الأخضر، كما تهدف هذه المشروعات إلى التوسع في استخدام الطاقة الشمسية في مجال رفع المياه وتحلية المياه، وتحسين مرونة المناخية، من خلال تحديث الممارسات الزراعية، والتحول لأنظمة الري الحديثة في الزراعة، بما يُعزز الإدارة المستدامة للموارد المائية، وقدرة قطاع المياه على التصدي للتحديات التي يواجهها ويدعم استدامة الأمن الغذائي، خاصة في ظل الترابط الهام بين المياه والطاقة والغذاء؛ لتحقيق الأمن الغذائي ومواجهة التحديات العديدة التي تواجه قطاعي المياه والغذاء في مصر والعالم.

وقال المهندس محمد غانم متحدث وزارة الري، إن مشروعات "نوفي" هي مشروعات تقام تحت مظلة واحدة والهدف منها زيادة مرونة التعامل مع التحديات المناخية، والتوجه للاقتصاد الأخضر. وتابع بأن المشروعات تحت مظلة "نوفي" تقلل من المسببات التي تؤدي للتغيرات المناخية، مردفًا: «نسعى لتقليل الانبعاثات الضارة والتعامل مع التغيرات المناخية». وأردف: «نستخدم في المشروعات الطاقة الشمسية لرفع المياه من المساقى، وهي إحدى الخطوات التي تساهم في الطاقة الخضراء». وذكر أن التغيرات المناخية تؤثر على النواحي الحياتية، ولا بد من دراسة البعد البيئي والحفاظ على البيئة ونوعية المياه.

مضامين الفقرة الخامسة: المشكلات الأسرية

قال الدكتور محمود القباني، أستاذ القانون والاستشاري الأسري، إن سفر الرجل لفترات طويلة خارج البلاد للعمل؛ يؤثر سلباً على العلاقة الزوجية، مطالباً الرجل بعدم إهمال زوجته عاطفياً لفترات طويلة. وأضاف أن تعدد الزوجات يعف الرجل من الوقوع في الحرام، مطالباً الزوجات بضرورة الابتعاد عن منصات التواصل الاجتماعي؛ لعدم الوقوع في الخطأ، وكإجراء وقائي لها، ودرء الشبهات. ونوه بأن مواقع التواصل الاجتماعي أسهمت في تباعد الأزواج، والرجال بطبيعته تعددي، وبالتالي جعلت هذه الغريزة لدى الرجل، أن تكون نسبته في الخيانة أعلى من المرأة، وهذا لا يتنافى مع الشرع الذي أباح التعدد للرجل، ولكن في إطار معين.

التاسعة يشير إلى إسقاط 7% ديون مصر عبر بيع رأس الحكمة في يوم واحد وينفي بيع ملكية الأرض للتحالف الإماراتي ويؤكد استمرار الأزمة الاقتصادية رغم إبرام الصفقة نتيجة ارتفاع معدلات التضخم

(اقتصادي . برنامج التاسعة)

مضامين الفقرة الأولى: بيع رأس الحكمة

قال الإعلامي يوسف عابدين إن رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي أكد أن مشروع تنمية منطقة رأس الحكمة بالساحل الشمالي الغربي، بالشراكة بين مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة، سيتضمن الشق الأول، استثمار أجنبي مباشر بقيمة 35 مليار دولار سيتم ضخها إلى الدولة خلال شهرين، منهم الدفعة الأولى 15 مليار دولار، ثم يعقبه بعد شهرين الدفعة الثانية 20 مليار دولار، والشق الثاني سيكون على هيئة أرباح وسيكون للدولة المصرية نحو 35% من أرباح المشروع. وأوضح أن المشروع سيكون ممثل عن الجانب المصري هيئة المجتمعات

العمرانية الجديدة، وأبو ظبي التنموية القابضة من الجانب الإماراتي، موجهة الشكر للقيادة السياسية للدولتين على دعمهم لتنفيذ هذا المشروع في وقت قياسي.

وأشار إلى أن المشروع يتضمن تأسيس شركة رأس الحكمة وستكون هي الشركة مساهمة مصرية للمشروع، وستتضمن إقامة فنادق ومشروعات ترفيهية، منتجعات سياحية ومنطقة المال والأعمال، وإنشاء مطار دولي جنوب المدينة، لافتاً إلى أنه ستكون هناك تنمية متكاملة في كل المجالات وتستقطب نحو 8 ملايين سائح متوقع، كما أشار رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي إلى وجود تدفق أموال من الجانب الإماراتي ما لا يقل عن 150 مليار دولار سيتم تدفقهم طوال مدة تنفيذ المشروع.

وذكر المذيع أن الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بالحي الحكومي بالعاصمة الإدارية الجديدة، شهد مراسم توقيع أكبر صفقة استثمار مباشر من خلال شراكة استثمارية، بين وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، ممثلة في هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وشركة أبو ظبي التنموية القابضة بدولة الامارات العربية المتحدة؛ لتنفيذ مشروع تطوير وتنمية مدينة رأس الحكمة على الساحل الشمالي الغربي، والتي تأتي في ضوء الجهود الحالية للدولة المصرية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ووقع الاتفاقية عن الجانب المصري الدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، وعن الجانب الإماراتي محمد السويدي، وزير الاستثمار، وبحضور عدد من الوزراء وكبار المسؤولين بالدولتين، كما حضر عدد من نواب البرلمان المصري، ونخبة من كبار الإعلاميين.

وأكد السفير محمد الحمصاني، المتحدث الرسمي باسم مجلس الوزراء المصري أن مشروع رأس الحكمة، في غاية الأهمية لصالح الاقتصاد المصري. وأضاف أن هذا المشروع الضخم يحتاج إلى عدة سنوات لإكماله، ويفوق تمويله 150 مليار دولار. وأوضح أن هناك مبلغاً كبيراً مقدراً بـ 35 مليار دولار سيتم استلامه من قبل مصر خلال الفترة المقبلة، إلى جانب الحصول على نسبة 35% من الأرباح المستقبلية للمشروع. وأكد أن المشروع، بالشراكة بين مصر ودولة الإمارات سيتضمن الشق الأول، استثمار أجنبي مباشر بقيمة 35 مليار دولار سيتم دخولهم إلى الدولة خلال شهرين، منهم الدفعة الأولى 15 مليار دولار، ثم يعقبه بعد شهرين الدفعة الثانية 20 مليار دولار، والشق الثاني سيكون على هيئة أرباح وسيكون للدولة المصرية نحو 35% من أرباح المشروع.

وقال رئيس اتحاد الصناعات، المهندس محمد السويدي، إن هناك العديد من الرسائل، التي بعثت بها توقيع صفقة رأس الحكمة اليوم، وأهمها رسالة الطمأنينة بأن مصر دولة آمنة للاستثمار. وأضاف: "نتمنى أن تتكرر، وأن تفتح الحكومة باب التعاون بشكل أكبر مع القطاع الخاص، في كل المجالات". وقال: "هناك حالة استقرار ستشهدها مصر في فترة قريبة، وحجم أموال الدفعة الأولى من الصفقة، تعادل حجم الاحتياطي النقدي الأجنبي في البنك المركزي بالكامل، بالتالي فهي صفقة ليست بالقليلة". وتابع: "تلك الصفقة تؤكد أن مصر كدولة لم تنتقص حق أحد حتى وإن حدث بعض التأخير في بعض الأحيان، ولكن في النهاية كل الشركات تحولت لها أرباحها واستكملت استثماراتها".

وقال أحمد الوصيف، رئيس اتحاد الغرف السياحية، إن مشروع تطوير رأس الحكمة، هو مخطط لمدينة سياحية عالمية ومتكاملة، يمكنها جذب أعداد كبيرة من السائحين بشكل مباشر لها، وبشكل غير مباشر للمدن الأخرى والمزارات السياحية في مصر. وأضاف: "في البحر الأحمر لدينا أكثر من 70 ألف غرفة فندقية في الغردقة، ومثلهم في جنوب سيناء، ولكن منطقة الساحل الشمالي، كنا نفتقد لعدد غرف كبير، وحاليا هناك 5000 غرفة فندقية فقط، الآن لدينا مشروع استثماري قوي، يمكننا من إضافة غرف فندقية جديدة". وقال: «نتحدث اليوم عن مارينا عالمية يصل إليها المراكب السياحية الكبيرة التي تحمل آلاف السائحين، ويمكنها زيارة العديد من المدن في مصر،

ويمكن عمل برامج لهم، واليوم هذه المدينة بها مركز مالي ولن تضم سائحين في الصيف فقط، بل ستستمر في الشتاء أيضاً».

وقال الخبير الاقتصادي، أشرف غراب، إن مشروع تطوير رأس الحكمة، هي أكبر صفقة استثمار أجنبي مباشر دخلت مصر، مشيراً إلى أن ذلك يعكس قدرة مصر على تجاوز الصعاب. وأضاف أن مشروع تطوير رأس الحكمة أعطى للناس شعوراً بالثقة في الاقتصاد المصري في المستقبل القريب. وقال: «هذا المشروع سيكون له تأثير على كافة الأصعدة الموجودة في مصر، وأبرزها تشجيع الاستثمار الأجنبي، ومصر لها حصة كبيرة في أرباح المشروع تتخطى الـ 35%، والجانب الإماراتي سيضخ مبلغاً كبيراً يصل لـ 150 مليار دولار». وتابع: «هذا المشروع سيوفر ملايين فرص العمل وسيؤثر بشكل إيجابي على المستوى الاجتماعي للمواطنين».

وقال الدكتور هشام إبراهيم، أستاذ التمويل والاستثمار بجامعة القاهرة، إن مشروع تطوير رأس الحكمة، هو استثمار جاء في وضع صعب للغاية. وأضاف أن هذه المشروعات التي تدخل فيما يسمى بالمشروعات الضخمة، لا نراها كثيراً خلال السنوات المعدودة الماضية، وبالتالي الاستثمار المباشر كان يواجه مشكلة بسبب ارتفاع تكلفة التمويل، وهي أزمة يواجهها العالم بشكل عام. وقال إن مصر قدمت عرض بحصة عينية في المشروع وتحصل على مقابل فوري، وتحصل على عوائد من شراكتها في المشروع، ونحن نتحدث عن مزايا متعددة من المشروع وأبرزها تنمية الساحل الشمالي، كما تم الاستفادة من البحر الأحمر. وتابع: «هذا المشروع كان مستهدفاً وتم وضع خطة كاملة له منذ فترة، وكل مشروع يأتي التوقيت المناسب له للتوقيع والتنفيذ».

وأكد أن مشروع "رأس الحكمة" سيكون بداية لمشاريع كثيرة تعمل عليها الدولة بالتعاون مع كيانات كبرى لتحقيق طفرة اقتصادية، خاصة في ظل الأوضاع الدولية، مشيراً إلى أن المشروع ضخم، وسيعمل على نقل السياحة المصرية لمكانة متقدمة، حيث يعمل على زيادة التنمية السياحية. وأوضح أن المشروع سيحقق مجموعة من الفوائد، مثل زيادة التنمية السياحية والتنمية العمرانية على الساحل الشمالي بالكامل، بالإضافة إلى جذب العديد من القطاعات العاملة في نفس المجال مثل قطاع الصناعة. وأضاف أن المشروع سيعزز أيضاً استقرار سوق الصرف عبر الضخ الفعلي للدولار، مما يدفع الاحتياطي النقدي للارتفاع، ودخول استثمارات أجنبية مباشرة تعمل على استقرار أسعار صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية الأخرى.

وقال محمد أبو العاصي، المحلل الاقتصادي، إن مشروع تطوير رأس الحكمة تم الحديث عنه والمفاوضات الخاصة به منذ 8 أشهر، وأدارت تلك المفاوضات وزارة التخطيط تحت مظلة الحكومة المصرية، بالإضافة إلى وزارة المالية والبنك المركزي، بالإضافة إلى الكثير من الأجهزة التي كانت تدعم تلك الصفقة لإتمامها. وأضاف: "أعتقد أن المفاوضات كانت تجري مع عدة دول ومن بينها الجانب الصيني، ودول عربية أخرى أيضاً كانت ترغب الصفقة، إلا أن العرض الأنسب كان العرض الإماراتي" وقال: «مشروع تطوير رأس الحكمة هي أكبر صفقة استثمارية في تاريخ مصر الحديث أو القديم، وهو مشروع كبير للغاية، والعرض في ظروفنا الحالية مرضي لكل الأطراف والجميع مستفيد منه سواء الجانب المصري أو الإماراتي». وتابع: «هذا المشروع منح مصر شهادة ثقة، حيث أنا كحكومة مصرية أقوم بطرح مشروعات كبيرة بالشراكة مع القطاع الخاص مما يعطينا القوة، ونتحدث اليوم عن أموال مباشرة تدخل خزينة مصر 35 مليار دولار». ولفت إلى أن مشروع تطوير منطقة رأس الحكمة أسقط 7% من ديون مصر في يوم واحد فقط.

الحياة اليوم يصف المنتقدين لبيع رأس الحكمة بالجهلاء والمخربين للدولة ويدعي انهيار الدولار بعد إبرام الصفقة ويشير إلى قرب توقيع اتفاق مع صندوق النقد

(اقتصادي . برنامج الحياة اليوم)

مضامين الفقرة الأولى: بيع رأس الحكمة

أكد وجدي زين الدين، رئيس تحرير جريدة وبوابة الوفد، أن إعلان الحكومة عن أكبر صفقة استثمار مباشر ضمن إطار تحقيق مستهدفات التنمية التي يحددها المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية رد قوي على الشائعات التي يطلقها البعض عن تعمد الحكومة احتكار المشروعات وتجنب إشراك القطاع الخاص. وشدد على أن الصفقة توفر فرص العمل وتدر المليارات وتعزز الاستثمارات وتؤدي لاستمرار ضخ العملة الأجنبية بجانب الموارد الاعتيادية، منوهاً بأن الشركات المصرية هي من ستبني وتعمر على مدار 30 سنة مقبلة، مشدداً على أن تحديد الحكومة توقيت للإعلان عن التفاصيل الكاملة للصفقة يعكس مصداقيتها، مردفاً: «ردود الحكومة أكبر رد على مروجي الشائعات الذين يرددون كلاماً من نوعية باعوا الأرض»، متسائلاً: «هل المستثمر سيحمل الأرض معه وهو ماشي»، مضيفاً: «كلامهم ينم عن جهل أو يتعمدون إصابة الناس بالإحباط». وتابع بأن وصف البعض صفقات العمران ببيع الأرض فلسفة عقيمة قديمة وتتعارض مع مفاهيم الأمن القومي المصري.

وقال إن الحكومة حريصة على اتخاذ إجراءات صارمة من أجل توفير العملة الصعبة وإحباط ما وصفه بسعر الدولار الوهمي، مؤكداً أن الدولة المصرية جادة وصادقة في أفعالها وأقوالها ولا تعطي مسكنات وتطمينات من فراغ. ولفت إلى أن الصفقة تحقق فوائد عديدة منها القضاء على السوق السوداء للدولار، وتعزيز النقد الأجنبي في البلاد وضخ العملات الصعبة بكميات ضخمة في الاقتصاد المصري، مشيراً إلى أن الدولة المصرية تخطط بشكل جيد ومستنير ولا تسير بمنهج عشوائي، بل له بُعد وعمق يزيد من الدخل القومي حتى عام 2052.

ووجه رسالة لمروجي الشائعات والمشككين في قرارات الحكومة بالادعاء بأنها «بيع لمصر»، قائلاً: «يريدون أن يخربوها، لازم تساعدونا في الوقت الذي توجد مصر حزام ناري من كل اتجاه ويتربص بها المؤامرات». وأضاف أن الصفقة تبني بلداً آخر وتوفر فرص العمل وتنقل مصر نقلة نوعية مستقبلية، مؤكداً أن الحكومة تركز على مخططات استراتيجية بعيدة المدى ستستمر حتى 30 عاماً مقبلة. وونوه أن سعي الحكومة لتعمير الصحراء الغربية وخاصة مدينة العلمين ومرسى مطروح يعكس مدى الجهود المبذولة لتحويل أرض كانت تنفجر في وجه المصريين بسبب أزمة ألغام الحرب العالمية الثانية إلى عمران يوفر السكن ويجذب السياح. وبين أن إعلان الحكومة بناء المناطق الجديدة بما يتوافق مع البيئة يؤكد دخول مصر عصر الجمهورية الجديدة الذي من ضمن أركانه المصارحة والشفافية في اتخاذ القرارات.

وأكد المستشار محمد الحمصاني، متحدث مجلس الوزراء، أن الصفقة ستوفر مئات الآلاف من فرص العمل، وستسهم في إحداث انتعاشة اقتصادية، بجانب مشاركة مختلف الشركات والمصانع المصرية في المشروعات المثمرة، ومزايا متعددة للدولة المصرية. ونوه بأنها ستساهم أيضاً في القضاء على السوق الموازية وتوفير النقد الأجنبي والقضاء على السوق السوداء، وضبط عمليات التضخم في ظل تقلب سعر الصرف. وأوضح أن الصفقة الكبرى، ستوفر سيولة نقدية كبيرة من العملة الصعبة، ستسهم في استقرار سوق النقد الأجنبي، وتحسين الوضع الاقتصادي موضحاً أن الحكومة لديها خطة للتحرك وتجاوز التحديات والتغلب على الأزمات الاقتصادية. وشدد على أن الدولة تخوض عملية تنمية شاملة، لتوفير فرص العمل للآلاف من الشباب، مبيئاً أن الصفقة التي تم الإعلان عنها اليوم بمثابة شهادة بأن الاقتصاد المصري

لديه فرص جذب كبيرة للاستثمار الأجنبي.

وقال الدكتور محمد شادي، رئيس وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بمركز حبتور للأبحاث، إن الاستثمار لا يأتي بالقفزات بل بالتراكم والمتابعة. وأكد أن الحديث عن توقف المشروعات القومية خاطئ وغير مفيد على الإطلاق. وأضاف أن الصفقات الاستثمارية هي شراكة مع جهات استثمارية وليس بيع لأرض رأس الحكمة كما تم تداوله.

وعلق الإعلامي محمد مصطفى شردي، على بيان مجلس الوزراء بشأن الموافقة على الصفقة. وقال إنه حينما قال مجلس الوزراء إنه سيراجع العقود ويحضر الأمور فوراً نزل الدولار وخرج الناس التي تشكك، والدولار بدأ يطلع مرة أخرى بسبب هذا التشكيك. وتابع: «بعد الإعلان اليوم طلع مجلس الوزراء يراجع الاتفاقات طلع مجموعة من الاتفاقات والشراكات وتحركات لمجموعة من المشروعات وافق عليها مجلس الوزراء وأنه سيعلن التفاصيل مع التوقيع». واستطرد: «وسيعلن تفصيل كل واحدة من هذه الاتفاقيات البنية الأساسية في الساحل الشمالي وتستطيع استثمارها والتنمية السياحية المختلفة».

وأردف: «المشروعات التي تتم هناك كبيرة ثم يدعي البعض ويقولوا إنهم سيبيعون الأرض، انظروا لكمية الضخ من المكون الدولارى كيف ستساعد في استقرار السوق». وذكر أن اليوم سعر الدولار بدأ ينهار والذهب سعره ينخفض، ولذلك الزيادة في الأسعار زيادة مصنعة غير واعية وغير حقيقية لأن من يملك الدولار كان يخزنه ويمنعه من السوق. وأضاف أن هذا الاستثمار سينعكس بشكل كبير على مناطق الساحل الشمالي وغير من مناطق القطاع السياحي، مؤكداً أن مصر لديها أجمل شواطئ في العالم، علاوة على فرص العمل الضخمة التي ستوفرها هذه المشروعات.

مضامين الفقرة الثانية: صندوق النقد الدولي

قال المستشار محمد الحمصاني، المتحدث باسم رئاسة مجلس الوزراء، إن الحكومة تعمل الآن على إنهاء الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، والتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد سيمثل شهادة كبيرة على قوة الاقتصاد المصري في تخطي التحديات الحالية، والمجتمع الدولي لديه ثقة كبيرة في قدرة الاقتصاد المصري الراهن رغم الأزمات الحالية. وأضاف أن مجلس الوزراء وافق اليوم على مجموعة من الصفقات لجذب الاستثمارات المباشرة بهدف دعم الدولة من خلال زيادة مواردها من العملة الأجنبية النقدية، وتحقيق مستهدفات الدولة في مجال التنمية. وأكد أن هناك خطة ورؤية لدى الدولة لجذب الاستثمارات المباشرة في عدد من المشروعات الكبرى، وهذه الصفقة التي تم الإعلان عنها اليوم ستكون بداية لمثل هذه المشروعات التي تستهدفها الدولة المصرية.

مضامين الفقرة الثالثة: الدعم المجتمعي

قال المستشار محمد الحمصاني، المتحدث باسم رئاسة مجلس الوزراء، إن رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي تابع مقترحات خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية خلال العام المالي المقبل 2024-2025. وأضاف أن رئيس الوزراء وجه بأن تستند خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على تمكين القطاع الخاص، في إطار جهود الدولة لإجراء الإصلاح الشامل والهيكلية بتمكين القطاع الخاص من زيادة استثماراته إلى نسبة 65% من إجمالي استثمارات الدولة. وأوضح أن الخطة تؤكد أهمية ترشيد الإنفاق الاستثماري، وتحسين تنافسية وجودة الخدمات الصحية، ودعم جودة ومستوى التعليم ما قبل الجامعي، واستمرار برامج الحماية الاجتماعية وتطوير القرى والريف، وعلى رأسها مبادرة حياة كريمة. وأشار إلى أن تنافسية وجودة الخدمات الصحية، مرتبط بدعم دور القطاع الخاص، والخطة تؤكد أهمية الاستثمار في القطاع الصحي، وتقديم حزمة من الحوافز للقطاع الخاص لرفع نسبة مشاركته في القطاع الصحي من 30% إلى 50% بحلول عام 2030.

مضامين الفقرة الرابعة: العلاقات المصرية الماليزية

قال الإعلامي محمد شردي إن الرئيس عبد الفتاح السيسي تلقى اتصالاً هاتفياً من رئيس الوزراء الماليزي أنور إبراهيم، مبيّناً أن المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، أكد أن الاتصال شهد الإشادة بالحراك الإيجابي في العلاقات الثنائية بين مصر وماليزيا خلال السنوات الأخيرة، وأعرب الجانبان عن تطلعهما لمزيد من التقارب، خاصة على صعيد زيادة التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري، بالإضافة إلى مجالات التعاون الثقافي والتبادل التعليمي، وذلك في ضوء العلاقات التاريخية الأخوية بين البلدين، وأضاف أنه فيما يتعلق بالأوضاع الإقليمية، تم تناول الجهود المصرية لوقف إطلاق النار وإنفاذ المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، وثمن الرئيس في هذا الإطار حرص ماليزيا على المشاركة في تقديم المساعدات الإغاثية إلى أهالي القطاع.

مضامين الفقرة الخامسة: المتحدة للخدمات الإعلامية

أشاد الإعلامي محمد مصطفى شردي، بالجهد الذي قدمته الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية خلال الـ 8 سنوات الماضية، قائلاً: «خلال الـ 7 أو 8 سنوات الماضية كان هناك جهد كبير من المتحدة، والشركة المتحدة تعود بأكبر موسم درامي في الوطن العربي كله». وأضاف أن الشركة المتحدة تقدم صناعة وعي نراها في المسلسلات التي تجذب المشاهد، وتربط المواطن أمام الشاشة لمشاهدة الأعمال التي تحترم عقل المشاهد وتحقق الوعي. واستكمل: «من حق المواطن أن يتابع دراما وهذا ما أعادته إنتاجات الشركة المتحدة، التي أصبحت كيانا يلجأ إليه الأشقاء في العالم العربي بما تقدمه من أفكار ورؤية».

وعلق الكاتب الصحفي مصطفى عمار، رئيس تحرير جريدة الوطن، إن مصر على مدار 60 عاماً هي المدرسة الأولى لصناعة الدراما، وهي الصانع الأول للدراما، وهي مصدر الوعي والثقافة والتنوير من خلال الأعمال الدرامية، ليس للمواطن المصري فقط، ولكن لكل المواطنين في الوطن العربي. وتابع بأن هذه كانت النقطة التي انطلقنا منها في صناعة الملف، أن نبرز دور الدراما المصرية، وكيف توهجت في السنوات الماضية بعد إنشاء كيان الشركة المتحدة، وعملية الضبط التي وضعتها على تقديم نصوص تحترم عقل المشاهد، نصوص تصنع الوعي، نصوص تبعد عن تشويه الحياة المصرية، قائلاً: «نحن نقدم دراما منذ 4 سنوات تبني ولا تهدم».

وقال الدكتور مدحت العدل، الكاتب والشاعر الكبير، إن فكرة العمل مع الفنان يحيى الفخراني، ومجدي أبو عميرة كانت مقترح جمال العدل، متابعاً: «قرأت رواية عتبات البهجة، وأصبحت متيمّاً بها وبحسها الإنساني الفلسفي الفاخر، وعندما اقترح جمال العدل، الفنان القدير يحيى الفخراني، تذكرت رواية عتبات البهجة». وأضاف أنه قرأ الرواية منذ فترة كبيرة، ولكن قام بإعادة قراءتها وقرر أن يقوم بعمل رؤية تليفزيونية، موضحاً أن الرواية بها فلسفة وبها العديد من الحوارات.

وأكد أنه فضل أن يضيف إليها بُعداً درامياً، وذلك لوجود فارق بين الدراما والقراءة، موضحاً أن الرواية تدور حول صديقين في العمل هم: «الفنانين القديرين يحيى الفخراني، وصلاح عبد الله»، ومشيراً إلى أنه صنع عالماً موازياً من عتبات البهجة فيه ما يريد أن يقوله الكاتب إبراهيم عبد المجيد، ولكن برؤية درامية مختلفة. وتابع: «لدي رؤية تليفزيونية ودرامية واسعة، ولكن الإشراف على العمل والكتابة يكون تحت إشراف الورشة الخاصة بي والتي تكون تحت إشرافي أولاً، وبها عدد من الطلاب المتدربين تحت إشرافي وأعمل معهم ونراجع العمل ونصحح ونبني العمل من نقطة البداية حتى نصل لأحسن مستوى».

مصر جديدة يشير إلى عدم حل الأزمة الاقتصادية قريباً أو انخفاض سعر

الدولار بعد بيع رأس الحكمة ويؤكد تحويل ملكيتها للتحالف الإماراتي أو الانتفاع بها لمدة 75 سنة

(اقتصادي . برنامج مصر جديدة)

مضامين الفقرة الأولى: العدوان علي غزة

قال الإعلامي ضياء رشوان إن الرئيس عبد الفتاح السيسي تلقى اتصالاً هاتفياً، من الملك عبد الله الثاني بن الحسين عاهل الأردن. وقال إن الاتصال تناول سبل تعزيز العلاقات الثنائية والتعاون المشترك بين البلدين في ضوء أواصر الأخوة التاريخية بين الشعبين الشقيقين، كما تضمن الاتصال أيضاً التباحث بشأن مستجدات الأوضاع في قطاع غزة، حيث تم استعراض الجهود المكثفة الرامية لوقف إطلاق النار، وناقش الزعيمان جهود إنفاذ المساعدات في ضوء التدهور الكبير في الأوضاع الإنسانية في القطاع، كما تم تأكيد الرفض الكامل لتصعيد العمليات العسكرية لتداعياته على أمن واستقرار المنطقة ككل، وشدد الزعيمان على أن الحل العادل والشامل للقضية الفلسطينية يمثل أساس أية جهود لاستعادة السلم في الإقليم، وذلك بإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

مضامين الفقرة الثانية: بيع رأس الحكمة

قال الإعلامي ضياء رشوان إن رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي أكد أن مشروع تنمية منطقة رأس الحكمة بالساحل الشمالي الغربي، بالشراكة بين مصر ودولة الإمارات العربية المتحدة، سيتضمن الشق الأول، استثمار أجنبي مباشر بقيمة 35 مليار دولار سيتم ضخها إلى الدولة خلال شهرين، منهم الدفعة الأولى 15 مليار دولار، ثم يعقبه بعد شهرين الدفعة الثانية 20 مليار دولار، والشق الثاني سيكون على هيئة أرباح وسيكون للدولة المصرية نحو 35% من أرباح المشروع. وأوضح أن المشروع سيكون ممثل عن الجانب المصري هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وأبو ظبي التنموية القابضة من الجانب الإماراتي، موجها الشكر للقيادة السياسية للدولتين على دعمهم لتنفيذ هذا المشروع في وقت قياسي.

وأشار إلى أن المشروع يتضمن تأسيس شركة رأس الحكمة وستكون هي الشركة مساهمة مصرية للمشروع، وستتضمن إقامة فنادق ومشروعات ترفيهية، منتجعات سياحية ومنطقة المال والأعمال، وإنشاء مطار دولي جنوب المدينة، لافتاً إلى أنه ستكون هناك تنمية متكاملة في كل المجالات وتستقطب نحو 8 ملايين سائح متوقع، كما أشار رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي إلى وجود تدفق أموال من الجانب الإماراتي ما لا يقل عن 150 مليار دولار سيتم تدفقهم طوال مدة تنفيذ المشروع.

وقال الدكتور مدحت نافع الخبير الاقتصادي، إن قيمة الاتفاق في مشروع رأس الحكمة، كانت أكثر مما نتوقع، مضيفاً: «الأسواق بدأت تستجيب للخبر بشكل كبير». وأشار إلى أن المشروع سيسهم في تقليل نسبة العيب والدين على الحكومة المصرية، مؤكداً أن مصر تحتاج دائماً لاستثمارات مباشرة متداخلة في أسهم، وهي أفضل من السندات. وشدد على ضرورة خلق حالة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، ودائماً الاستثمار الصناعي هو الأفضل. ونوه بأن الاستثمار العقاري سيخلق حالة من تشغيل المصانع، وتشغيل عمالة غير مباشرة.

ونوه الخبير الاقتصادي بأن الاستثمارات المباشرة، تؤثر بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني، مشيراً إلى أن مصر بحاجة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتابع أن أفضل استثمار هو المباشر، الذي يساهم في توفير فرص عمل كبيرة للشباب، بالإضافة إلى استصلاح الأراضي الغير مستغلة بالدولة، وبالتالي مشروع رأس الحكمة، هو نتاج جهود كبيرة للحكومة

المصرية على مدار السنوات الماضية. وأشار إلى أن شركة أبو ظبي القابضة من الشركات الحكومية في الإمارات، مؤكداً أن المشروع سيتم بناؤه على مساحة 170 كيلو متراً مربعاً بالساحل الشمالي. وأكد أن ما سيحدث في المشروع إما أن تؤول ملكية الأرض إلى التحالف الإماراتي أو يكون تحت بند حق الانتفاع، مبيّناً أن أقصى مدة لحق الانتفاع هي 75 عاماً.

قال الدكتور أحمد غنيم، أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية، إن بعد توقيع عقود مشروع رأس الحكمة، سيشعر المواطن المصري بارتياح شديد، وسينعكس على حياته بشكل كبير. وأضاف أن أكبر استثمار لمصر كان في عام 2007 بواقع عقود قدرت بـ 13 مليار دولار. وأشار إلى أن مشروع رأس الحكمة، يساعد في توفير العملة الصعبة لمصر، ولابد من اتباع برنامج الإصلاح الاقتصادي لعدم الرجوع للأزمات مرة أخرى. ونوه بأن الاستثمار غير المباشر، عبارة عن أموال ساخنة، تشتري أذون خزانة وسندات، والاعتماد عليه نتائج سيئة، وبالتالي، كان هناك العديد من المطالبات بإصلاح قوانين الاستثمار. وتابع، أن الاستثمار المباشر، يتمثل في استغلال أراضي غير مستفيدة منها الدولة، بأموال تضح ستساهم بشكل كبير في تحسين الحالة الاقتصادية للدولة، وهذا ما نشاهده في مشروع رأس الحكمة. ولفت إلى أن الصفقة لن تسبب في انخفاض سعر الصرف عن 31 جنيه كما هو في البنك المركزي.

وقال المفكر علي الدين هلال مقرر المحور السياسي بالحوار الوطني وأستاذ العلوم السياسية، إن صفقة رأس الحكمة خطوة إيجابية وجاءت في الوقت المناسب. وأضاف أن هذه الخطوة أعادت الثقة ومناخ الاستقرار للاقتصاد المصري. وأوضح أن صفقة رأس الحكمة نقطة بداية لأشياء أخرى، مشيراً إلى أن هذه الخطوة الاقتصادية ترتبط بالسياسة بشكل كبير. ونوه بأن بعض المتحدثين الذين علقوا على الصفقة أعطوا الأمل للمواطنين بأن الوضع سيتغير سيتحسن في غضون شهر أو شهرين، معتبراً أنه من الخطأ البالغ أن يتم نقل هذه الرسالة للرأي العام، لأن ذلك لم يحدث، وفق قوله. ولفت إلى أن ما سيحدث بشكل عاجل هو تحسين سوق النقد، ويكون الدولار أكثر توفراً ومن ثم يؤثر على سعر الصرف، غير أن الحديث عن توفير فرص عمل أو تحسين وضع القطاع الخاص لن يتحقق قريباً.

وأضاف أن مصر خرجت من عنق الزجاجة التي دخلت فيه على مدار الشهور الماضية، لافتاً إلى أن كلمة رئيس الوزراء، كانت مرتبة بشكل كبير. وأوضح المفكر السياسي أنه لا بد أن تعمل جميع القطاعات داخل الشركات في إطار واحد، فالصفقة بداية لتصحيح مسار الاقتصاد، وقال إن هناك مشروعات من العيار الثقيل سيتم طرحها على المستوى العالمي خلال الفترة المقبلة، مشيراً إلى أن كل الشركات التي تعمل في المشروع والمصانع ستكون بعمالة مصرية.

مضامين الفقرة الثالثة: تحالف سعودي مصري

أشار الإعلامي ضياء رشوان إلى عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعاً، مساء اليوم؛ مع مسؤولي تحالف عدد من الشركات المصرية السعودية، وذلك بحضور الدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، واللواء/ مختار عبداللطيف، رئيس الهيئة العربية للتصنيع، والدكتور خالد معتوق، الرئيس التنفيذي لشركة "أوكتا إنترناشيونال" ومجموعة ديونز للاستثمار، والدكتور عبداللطيف المبارك، رئيس مجلس إدارة شركة منتجات الألومنيوم "الوبكو" العليان، والمهندس خالد عبد المنعم، الرئيس التنفيذي لشركة منتجات الألومنيوم "الوبكو" العليان، وعدد من المسؤولين.

وذكر المذيع أن الاجتماع أكد ما تتمتع به العلاقات المصرية السعودية على مختلف المستويات من تميز، وهو ما ينعكس على أوجه التعاون والتنسيق، ويسهم في دعم وتعزيز تلك العلاقات على كافة الأصعدة، وخاصة ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاستثمارية والتجارية، مجدداً الإشارة إلى استمرار الحكومة المصرية واستعدادها الدائم لتقديم مختلف أوجه الدعم لتحقيق المصالح المشتركة للبلدين الشقيقين كما أشاد رئيس الوزراء، خلال الاجتماع، بمذكرة التفاهم التي تم توقيعها مؤخراً بين الهيئة العربية للتصنيع، والتحالف المصري- السعودي بين شركات الوبكو الصناعية، وأوكتا إنترناشيونال

عضو مجموعة ديونز للاستثمار، وسيتى إيدج المصرية، بشأن الإمداد اللوجستي لمشروعات التطوير العقاري بالمملكة العربية السعودية، والتي سيقوم التحالف بتنفيذها في المملكة وغيرها، مؤكداً استعداد الحكومة لدعم نجاح هذه الشراكة.

وذكر أن اللواء مهندس مختار عبد اللطيف، أشار خلال الاجتماع، إلى جهود الهيئة المستمرة لجذب مزيد من الاستثمارات، خاصة في مجالات التصنيع، والتوسع في إقامة المزيد من الشراكات المتنوعة مع العديد من الشركات العالمية، بما يسهم في تعظيم الاستفادة مما يمتلكه من إمكانات في العديد من القطاعات، مشيراً في هذا الصدد إلى ما يتم من أوجه تعاون وتنسيق مع عدد من الدول العربية الشقيقة، بما يسهم في زيادة الفرص التصديرية ليس فقط للسوق العربية، بل لتمتد أيضاً إلى الأسواق الأفريقية والعالمية، تنفيذاً لتوجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، في هذا الصدد.

وذكر أن الدكتور عبد اللطيف المبارك، أشار لحجم ما يتم تنفيذه حالياً من مشروعات عملاقة على أرض المملكة العربية السعودية، في مختلف المجالات، مؤكداً أن الهدف من توقيع مذكرة التفاهم والشراكة بين عدد من الشركات المصرية والسعودية، هو المساهمة في توفير الاحتياجات المختلفة لهذه المشروعات، وأوضح الدكتور خالد معتوق أن مجالات التعاون التي نصت عليها مذكرة التفاهم تتضمن توريد المستلزمات والتصنيع المحلي لاحتياجات مشروعات التطوير العقاري بالمملكة العربية السعودية من خلال استغلال القدرات التصنيعية المتطورة بمصانع وشركات الهيئة العربية للتصنيع، وكذا المشاركة في الإمداد اللوجستي لمشروعات التطوير العقاري بالمملكة، والتي سيقوم التحالف بتنفيذها في المملكة، بينما أكد الدكتور عاصم الجزار، على ما تمتلكه الشركات المصرية من قدر هائل من الخبرات التي تولدت لديها خلال الفترة الأخيرة، وذلك بالنظر لحجم ما تم تنفيذه من مشروعات من جانب هذه الشركات الوطنية، مشيراً إلى أن لدينا أيضاً العديد من الصناعات وكذا المواد الخام اللازمة لمختلف المشروعات.

مضامين الفقرة الرابعة: قناة السويس

أشار الإعلامي ضياء رشوان إلى عقد وليد جمال الدين، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، اجتماعات موسعة مع كل من المفوض الأوروبي لسياسة الجوار، ومع مدير عام الإدارة العامة للجوار والتوسع بالمفوضية الأوروبية؛ وذلك للترويج للفرص الاستثمارية المتوافرة في مصر، واستعراض الجهود التي بذلتها الدولة المصرية بمؤسساتها المختلفة بشكل عام، والمنطقة الاقتصادية بشكل خاص، لتهيئة مناخ مواتٍ للاستثمار، وكذلك لمناقشة الاستعدادات الجارية لمؤتمر الاستثمار المزمع عقده في مصر هذا العام بمشاركة الاتحاد الأوروبي، حيث أبرز مقومات المنطقة وميزاتها التنافسية من موقع استراتيجي على المجرى الملاحي لقناة السويس، وتكامل بين الموانئ الستة التابعة للهيئة والمناطق الصناعية الأربعة التي تشمل على نحو 21 قطاعاً صناعياً ولوجستياً وخدمياً مستهدف توطينه باستراتيجية المنطقة.

وذكر المذيع أن جمال الدين، أكد أن هناك فرصاً واعدة للاستثمار في مصر، لا سيما في ظل المشروعات الكبرى التي تقوم بها الدولة في مجالات الطاقة النظيفة والتحول الأخضر، مشيراً إلى الإنجازات المحققة لتتحول مصر لمركز لإنتاج وتداول الطاقة؛ حيث تمتلك مصر مصادر إنتاج الطاقة المتجددة من الشمس والرياح، كما أوضح أن المنطقة الاقتصادية نجحت في تصدير أول شحنة أمونيا خضراء للخارج تم إنتاجها داخل المنطقة.

حقائق وأسرار يدعي انتهاء أزمة الدولار بعد بيع رأس الحكمة بقيمة 35 مليار دولار ويدعو إلى خفض سعره في البنوك إلى 24 جنيهه ويطالب بالقبض على تجار السوق السوداء

(اقتصادي . برنامج حقائق وأسرار)

مضامين الفقرة الأولى: أزمات الدولة

قال الإعلامي مصطفى بكري، إن المواطن المصري يعيش في صعوبات جمة في ظل التحديات الراهنة التي تواجهها الدولة، قائلاً: «عشنا فترة صعبة، وما زلنا نعيشها ونواجه تحديات كبيرة جداً وأوضاعنا صعبة جداً؛ لكن نحارب على كل الجبهات والمواطن لو معه لقمة يقسهما مع أي إنسان؛ فما بالك بالشعب الفلسطيني».

وأكد أن الرئيس عبد الفتاح السيسي يبذل قصارى جهده للتغلب على هذه التحديات، معقّباً: «كان الله في عون الرئيس السيسي، أوعدوا تفتكروا أن الرئيس يعرف ينام جيداً أم ينام مرتاح البال، لأنه مهموم 24 ساعة أكثر منك ومني لأن في النهاية هو المسؤول عن البلد ويرى معاناة الناس ومشاكلهم».

وأضاف أن الدولة تتعرض لحرب ممنهجة من قوى خارجية تسعى لزعزعة استقرارها، قائلاً: «كان الله في عون الرئيس يلاقيها من الشمال ولا من الجنوب ولا من الغرب ولا من الشرق، ولا من الفساد ولا من الفاسدين ولا من غلاء الأسعار ولا من تراخي البعض؛ 100 حاجة تشده»

وشدد على أن الرئيس السيسي اتخذ قراراً صعباً عندما انحاز للشعب المصري، وكان بإمكانه أن يتخذ موقفاً سلبياً من الثورة ويبقى وزيراً للدفاع، لكنه اختار الوقوف إلى جانب الشعب، وهاجم المذيع المشككين في ثوابت الدولة المصرية والمتاجرين بمعاناة الشعب المصري لأهداف سياسية ولصالح أجهزة مخابراتية دولية تهدف لإسقاط هذه الدولة، خاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي فيسوك وغيره، قائلاً: «عمرنا ما ننصاع للدعاءات والأكاذيب التي نشاهدها من كل ناحية، حرب ممنهجة لم تحدث على مصر، كل حروب الجيل الرابع والخامس والسادس شغالة على البلد، الله يخرب بيت الفيسبوك وبيت اللي جاب الفيسبوك». وشدد على أن السيسي يعي أهمية لقمة العيش بالنسبة للمواطن.

وأكد أنه مهما اختلفت المواقف والرؤى، لكن لدينا ثوابت وطنية، قائلاً: «يمكن كل واحد له آماله وطموحاته، ويمكن في ناس الأسعار ألهبته قلوبهم». وأردف: «للمنتقدين للأوضاع الاقتصادية، بالراحة شوية، إذا كان ليك رأي قل، ولكن لا بد أن يكون هناك موضوعية لانتقاد النظام، ولا نشكك في الثوابت الوطنية للدولة».

مضامين الفقرة الثانية: بيع رأس الحكمة

أكد الإعلامي مصطفى بكري، أن الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، بدأ في المؤتمر الصحفي على هامش توقيع اتفاقية صفقة رأس الحكمة بأنه يعتذر للشعب عن صعوبة الأوضاع التي عاشتها مصر خلال الفترة الماضية. وأضاف أن صفقة مشروع رأس الحكمة وتصريحات الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء خلال التوقيع أثارت ارتياحاً في الشارع المصري، لكن المهم هو إدارة الأموال. وأضاف أن الحكومة ستكون لديها سيولة كبيرة في البنك المركزي، ومن ثم ستتمكن من القضاء على السوق الموازية وتتحكم في سعر الدولار. وأوضح أن الحكومة يتوجب عليها البدء تدريجياً بخفض سعر الدولار الرسمي ولو بقيمة 50 قرشاً يومياً لينخفض من 30 جنيهاً إلى 24 جنيهاً، واصفاً هذا الرقم بأنه السعر العادل للدولار.

وتابع: «مع توفر الدولار في البنك المركزي، يتوجب منع المستوردين من جمع الدولار من السوق ويعطونه للبنك مقابل زيادة 20% لأنّ هذا يساعد على استمرار السوق السوداء». وضرب مثالا على ذلك بأن التاجر الذي يجمع مليون 1.2 مليون دولار، يسلمها للبنك الذي يحصل على 200 ألف دولار، ويعيد الأموال للتاجر بقيمة مليون دولار، لفتح اعتماد مستندي لاستيراد ما يحتاجه، ومن ثم يستفاد البنك بالـ 200 ألف دولار. ولفت إلى أنّ الاستمرار على هذا الأمر يعني أن السوق السوداء لن تختفي.

وأكد الإعلامي مصطفى بكري أن الحفاظ على المؤسسات واستمرار الاستقرار من الثوابت الوطنية للدولة، مشيرًا إلى أن الرئيس السيسي يشعر دائماً بأوجاع المواطنين. وتابع: «مشروعات رأس الحكمة اليوم لم تكن لتتفع من غير الكباري الجديدة التي جرى تدشينها، محذراً من الخونة الذين يهاجمون الدولة المصرية والجيش المصري» وصرح قائلًا: «لدينا ثقة أن مصر ستكون قوة عظمى، والفترة المقبلة ستكون فترة انفتاح على الجميع، مشددًا على أن مصر ستتخطى أزمة الدولار ولن نحتاج إليه قريبًا.

وقال: «لم يكن من الممكن عمل مشروعات رأس الحكمة بدون البنية التحتية، ولو واحد ثانٍ غير السيسي، كان كبر دماغه واكتفى بعلاوة شهرية للمواطنين، وبما أنشأه من مشروعات، لكنه يصمد، ويتحمل من أجل هذا الشعب».

وطالب الحكومة بحسن إدارة الأموال التي ستدخل بعد صفقة مشروع رأس الحكمة. وأضاف أن هناك ارتياح كبيرًا في الشارع المصري، عقب إعلان الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الحكومة، تفاصيل الصفقة الاستثمارية الكبرى الخاصة بمدينة رأس الحكمة.

وذكر إن المجتمع المصري إذا تكاتف سيخرج من الأزمة بسهولة، مؤكدًا أن المصريين يملكون داخل بيوتهم قرابة الـ 60 مليار دولار، بالإضافة إلى 100 مليار دولار تخص رجال أعمال مصريين في الخارج. وأردف: «لو تكاتفنا، سنخرج من الأزمة بسهولة وسنكون من البلدان الواعدة». ووجه رسالة تحية وتقدير للقيادة السياسية والرئيس عبد الفتاح السيسي ولدولة الإمارات المتحدة شعبًا وقيادة، كما وجه الشكر لرجال الأعمال المصريين الذين ساهموا في إتمام صفقة رأس الحكمة، وساهموا في جذب الاستثمارات من الخارج. وطالب بكري بزيادة الرقابة على الأسواق، ومقاومة تجار السوق السوداء، مردفًا: "أتمنى أن يكون مشروع تطوير رأس الحكمة بداية لتخفيف الأعباء عن الناس".

وكشف أن هذه الصفقة ستساهم في تعزيز الاقتصاد وستوجه ضربة موجعة للمضاربين في سوق العملات الأجنبية. وأكد أن الصفقة ستخلق مئات الآلاف من الوظائف وستحدث نموًا اقتصاديًا، مع مشاركة واسعة من الشركات والمصانع المصرية في تنفيذ المشروعات. وأشار بكري إلى أن الصفقة تعد خطوة نحو تحقيق أهداف التنمية الوطنية كما حددت في الخطة الاستراتيجية القومية للتنمية العمرانية، وتمهد الطريق لمزيد من الصفقات الاستثمارية. وأضاف أن استقرار مصر السياسي والأمني يجعلها من أكثر الأسواق الناشئة جاذبية للاستثمارات الأجنبية.

وتطرق الإعلامي إلى أن الحكومة تعمل على إبرام العديد من الصفقات الاستثمارية التي يتوقع أن تحقق إنجازات اقتصادية كبيرة تصل إلى 1.5 تريليون دولار في عهد الرئيس السيسي، وأن الصفقة المعلن عنها اليوم هي مجرد البداية. وأفاد بكري أن الصفقة الكبرى وما ستبعتها من صفقات ستسهم في توفير سيولة نقدية وسوق نقد أجنبي مستقر، فضلًا عن تعزيز الوضع الاقتصادي. وأكد أن الصفقة تمثل نقطة انطلاق للتغلب على التحديات الاقتصادية، بما في ذلك مشكلات العملة الأجنبية والسوق السوداء، وأن الدولة تسعى لتجاوز هذه التحديات وتحقيق الازدهار الاقتصادي.

وأكد النائب مصطفى سالم، عضو لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، أن إتمام صفقة رأس الحكمة بداية الانفراجة الحقيقية للأزمة الاقتصادية في مصر. وأضاف أن مصر ستحصل على تدفقات دولارية بقيمة 15 مليار دولار خلال أسبوع، ضمن الاتفاق على مشروع رأس الحكمة، بالإضافة إلى 20 مليار دولار كدفعة ثانية ستحصل مصر عليها بعد

شهرين من الحصول على الدفعة الأولى. وتابع بأن هذه الصفقة الاستثمارية الكبرى، التي تتم بشراكة مع كيانات كبرى، تحقق مستهدفات الدولة في التنمية، وهذه الصفقة بداية لصفقات استثمارية أخرى. وأوضح أن المشروع ليس بيع أصول وإنما شراكة، كما أن مشروع رأس الحكمة سيوفر آلافاً من فرص العمل.

وأكد خالد رضا الله، عضو غرفة التطوير العقاري باتحاد الصناعات المصرية، أن مشروع رأس الحكمة الذي تم التنسيق بين الجانبين المصري والإماراتي، بمثابة نقطة انطلاق قوية للاقتصاد المصري، وضربة قوية للسوق السوداء للدولار، لافتاً أن هذا المشروع سيسهم بشكل كبير في توفير الدولار وفي حدوث انطلاقة قوية للاقتصاد المصري وعلى وجه الخصوص القطاع العقاري. وأضاف أن المشروع سيحدث طفرة كبيرة في منطقة الساحل الشمالي، وتحديداً في منطقة رأس الحكمة وتنميتها بشكل كبير وسيكون خطوة كبيرة نحو الاستقرار الاقتصادي، وجذب عديد من رؤوس الأموال العربية والأجنبية خلال الفترة المقبلة مشيداً بالعلاقات الراسخة بين مصر والإمارات العربية المتحدة.

مضامين الفقرة الثالثة: حسابات مزيفة بالتواصل الاجتماعي

أكد الإعلامي مصطفى بكري أن هناك صفحات عدة مزورة باسم شخصيات مرموقة ويتم توثيقها أيضاً، مطالباً بضرورة الإبلاغ عن مباحث الإنترنت عن تلك الشخصيات. وتابع بأنه تم تأسيس حساب إلكتروني وهمي مزور للبرنامج باسم حقائق وأسرار على منصة التواصل الاجتماعي "X"، واستغلالها في ابتزاز السيدات والمواطنين، مقدماً بلاغاً لوزارة الداخلية في إلقاء القبض على مؤسس هذا الحساب.

مضامين الفقرة الرابعة: غلاء الأسعار

دعا الإعلامي مصطفى بكري، الحكومة إلى الوقوف مع الشعب المصري ضد تجار السوق السوداء وإطلاق الرقابة للقضاء على غلاء الأسعار. وقال إنه يجب الاعتناء بالطبقة المتوسطة في مصر، موجهاً الشكر إلى رئيس الوزراء والقيادة السياسية ورجال الأعمال ودولة الإمارات. وكشف عن لقاء جمعه بصحبة وفد مصري توجه إلى السيد محمد بن زايد رئيس دولة الإمارات قبل سنوات، موضحاً أن "بن زايد" أكد لهم أنه سيتم اقتسام كسرة الخبز مع المصريين ولن يترك مصر أبداً.

مضامين الفقرة الخامسة: مرافعة مصر أمام محكمة العدل الدولية

أكد الإعلامي مصطفى بكري، أن مرافعة مصر أمام محكمة العدل الدولية قدمت أدلة على عدم قانونية وجود الاحتلال في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى التنديد بالتمييز العنصري ضد الفلسطينيين. وأضاف أنه لا يمكن أن ندين المقاومة الفلسطينية أو من يساندها، قائلاً: «نحن مع المقاومة الفلسطينية أياً كانت التحفظات». وتابع بأن مصر أكدت أن القانون الدولي يجرم عملية الاستيطان في الأراضي المحتلة، إضافة إلى تعمد إسرائيل إحداث التغيير الديموغرافي للأراضي الفلسطينية.

وأكد ياسر أبو سيدو القيادي في حركة فتح أن الحلم الصهيوني لن يتحقق على الأراضي الفلسطينية، مشيراً إلى أنه يتكرر من وقت لآخر. وقال: «في عام 1936 عندما ضاق الشعب الفلسطيني بالتلاعب البريطاني، قام الشعب الفلسطيني بإضراب شامل استمر لستة أشهر وهذا الإضراب قد تم اجهاضه للأسف من خلال نداء من القادة العرب في هذا العصر». وأضاف: «الطائرات البريطانية ألقت منشورات على المدن والقرى الفلسطينية تقول ما يلي؛ إخواننا الفلسطينيين نرجو أن تثقوا في حكومة بريطانيا فهي تهدف لمصلحتكم وأن توقفوا الإضراب للأسف ذلك جاء من قيادات الأمة العربية في هذا الزمن». وتابع: «بريطانيا كانت تسعى إلى وقف الإضراب لأنها كانت على أبواب الحرب العالمية الثانية، وأجهضت الثورة وتم ملاحقة الثوار وأعدم من أعدم وشرد من شرد والآن تتكرر نفس الكارثة، والحركة الصهيونية تقول دائماً

فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا وطن».

وأوضح أن رئيسة وزراء إسرائيل جولدا مائير حين سألت من هم الفلسطينيون؟ فقالت نحن الفلسطينيون أما الفلسطينيون فتم تشويهم بكل أنواع التشويه لدرجة أن كتاب يهود كتبوا كثيرا في هذا المجال وكانوا يظهرون وكأن الفلسطينيين همج ورئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو أخيراً يقول إنه النور الذي يقاتل الظلام.

وذكر: «هؤلاء الناس تربوا على أكاذيب صهيونية وهذه الأكاذيب يضعونها في أذن كل طفل صهيوني، وفي يوم من الأيام ذهبنا إلى الكرمل وأخذونا إلى روضة أطفال إسرائيليين وكان الأطفال من سن 8 إلى 13 كانوا يلعبون كرة السلة وحين ناداهم المدرب وقال إن هؤلاء فلسطينيين فاستداروا وغادروا وهو ما يدل على تربية من الكراهية والحقد وانهم الموجودين على الأرض وغيرهم لا شيء».

وذكر: «استغرب في كثير من الأحيان أن بعض إخواننا العرب يعتقدون أن هذا الكيان الصهيوني يمكن أن يقام سلام معه؛ لسبب بسيط جداً وهو أن معتقداتهم بعيدة كل البعد عن الحقيقة والواقع؛ هم يرون في أنفسهم شعب الله المختار». وقال: "اليهود وصفونا بشعب الجبارين عندما قال لهم موسى ادخلوا الأرض وقالوا له اذهب أنت وربك فقاتل إنا هاهنا قاعدون فإن فيها قوم جبارين».

مضامين الفقرة السادسة: تهجير الفلسطينيين إلى سيناء

قال ياسر أبو سيدو، القيادي في حركة فتح، إن مصر قدمت المساعدات للفلسطينيين عبر معبر رفح، ووقفت بجوار سكان القطاع، رافضة خطة التهجير، أو التنازل عن القضية. وأوضح أن مهاجمة إسرائيل للفلسطينيين في رفح، سيشكل جريمة، كما حدثت "الهولوكوست". وأشار إلى أن هتلر عندما نفذ المحرقة كان يريد وقف خطط اليهود في محاولة إسقاط ألمانيا وإفساد دولته. وأكد: «لا نعادي دين اليهودية، وإنما نعادي ونرفض حركة الصهيونية».

وأكد ياسر أبو سيدو، القيادي في حركة فتح، أن الشعب الفلسطيني لن يترك أرضه للإسرائيليين، معلقاً: أمريكا هي الدولة الوحيدة الراضية لقرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار. وأضاف أن أمريكا دعمت إسرائيل في مجلس الأمن بـ 53 فيتو، معلقاً: إقامة دولة فلسطين ورفع العلم يعني تدمير لفكرة الصهاينة التي تدعي عدم وجود الفلسطينيين على الأرض. وتابع بأن الصهيونية العالمية تتوغل في أوروبا، وكسر شوكة الإسرائيليين لا تأتي بالشعارات والأحاديث الرنانة، والفلسطيني لم ولن يكن عبداً أبداً لخطط نتنياهو ورئيس وزراء الكيان المحتل.

أبرز تصريحات مصطفى بكرى:

أزمة الدولار ستنتهي بعد صفقة رأس الحكمة وأدعو الحكومة إلى خفض سعره نصف جنيه يومياً ليصل إلى 24 دولار في البنوك.